

Distr.: General  
12 December 2001  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون  
البند ١٠٣ من جدول الأعمال

## تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

## تقرير اللجنة الثانية

المقررة: السيدة جانا سيمونوفا (الجمهورية التشيكية)

## أولا - مقدمة

١ - في جلستها الثالثة، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قررت الجمعية العامة، بناء على توصية المكتب، أن تُدرج في جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين البند المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)" وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها من ١١ إلى ١٣ و ٣٩، في ١٢ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ويرد سرد بمناقشة اللجنة للبند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/56/SR.11-13 و 39). ويوجه الاهتمام أيضا إلى المناقشة العامة التي عقدها اللجنة في جلساتها ٣ إلى ٨، في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/56/SR.3-8).

٣ - ومن أجل النظر في البند، كان معروضا على اللجنة الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

(١٩٩٧-٢٠٠٦) (A/56/229 و Corr.1)؛

- (ب) تقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦): أنشطة منظومة الأمم المتحدة لدعم الجهود الوطنية (A/56/229/Add.1)؛
- (ج) رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة يحيل بها بلاغ وخطبة جنوة بشأن أفريقيا اللذين اعتمدهما مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة الثمانية، المعقودة في جنوة، بإيطاليا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠١ (A/56/222-S/2001/736)؛
- (د) رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (A/56/260)؛
- (هـ) رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من رئيس لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (A/56/306)؛
- (و) رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من سفير جمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة يحيل بها الإعلان الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة ال-٧٧ في اجتماعهم السنوي الخامس والعشرين، المعقود بمقر الأمم المتحدة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (A/56/647)؛
- (ز) رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من سفير جمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة (A/C.2/56/3).
- ٤ - وفي الجلسة ١١، المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى مدير شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيان استهلاكي (انظر A/C.2/56/SR.12).

## ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/56/L.5 و A/C.2/56/L.61

- ٥ - في الجلسة ١٣، المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل جمهورية إيران الإسلامية، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال-٧٧ والصين، مشروع القرار المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر" (١٩٩٧-٢٠٠٦)، بما في ذلك إنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر" (A/C.2/56/L.6) فيما يلي نصه:

”إن الجمعية العامة،

”وإذ تشير إلى قرارها ٤٧/١٩٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الذي أنشأت بموجبه اليوم الدولي للقضاء على الفقر، وإلى قرارها ٤٨/١٨٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الذي أعلنت فيه سنة ١٩٩٦ سنة دولية للقضاء على الفقر،

”وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٠/١٠٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، وكذلك الإعلانات وبرامج العمل الصادرة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينات من حيث صلتها بالقضاء على الفقر،

”وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٥٥/٢١٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، المعنون ”تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)“، بما في ذلك مبادرة إنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر، والذي رحبت فيه باقتراح إنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر،

”وإذ تعرب عن قلقها العميق لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع لا يزال يتزايد، ومعظمهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أشد الفئات تضررا، ولا سيما في البلدان الأفريقية وفي أقل البلدان نموا،

”وإذ تسلّم بأنه في حين أن معدل الفقر قد انخفض في بعض البلدان، فإن بعض البلدان النامية والفئات المحرومة يجري تهيمشها والبعض الآخر مهدد بالتهيمش ومستبعد عمليا من منافع العولمة، مما أدى إلى ازدياد التفاوت في الدخل بين البلدان وداخلها، وبالتالي إلى إعاقة الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر،

”وإذ تسلّم أيضا بأنه يتحتم إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي واقتسام منافع العولمة بإنصاف لكي تكون استراتيجية القضاء على الفقر فعالة،

”وإذ تضع في اعتبارها إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة ”مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم

العولمة، والمعقودة في جنيف، في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، فضلا عن أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، المعقود في روما، في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦،

”وإذ تضع في اعتبارها أيضا إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة قمة الألفية، ولا سيما الجزء الثالث ’التنمية والقضاء على الفقر‘، وما جاء في الإعلان من تشديد على التضامن بوصفه قيمة أساسية في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين،

”وإذ تشير إلى الالتزام الذي قطعه رؤساء الدول والحكومات في قمة الألفية بالقضاء على الفقر المدقع، ولا سيما الالتزام بتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع من سكان العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

”وإذ تسلم بأنه في حين أن تحقيق التنمية الاجتماعية هو المسؤولية الرئيسية للدول، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساند جهود البلدان النامية للقضاء على الفقر وكفالة توفير حماية اجتماعية أساسية،

”وإذ تسلم كذلك بأنه بالرغم من الجهود الجبارة التي تبذلها البلدان النامية لبلوغ الهدفين المنصوص عليهما في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وهما تحقيق التنمية والقضاء على الفقر، فإن تعاون ومساعدة المجتمع الدولي، بما في ذلك عن طريق حشد الموارد من جميع المصادر وهيئة بيئة دولية مؤاتية، يظلان أساسيين لبلوغ ذينك الهدفين،

”وإذ تعرب عن قلقها إزاء بطء وتيرة الاقتصادات الكبرى وما يخلفه ذلك من أثر سلبي على اقتصادات البلدان النامية، مما يعوق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها ولا سيما هدف القضاء على الفقر،

”وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام،

”١ - تشدد على أن عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر ينبغي أن يسهم في تحقيق الهدفين المتمثلين في تخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع من سكان العالم إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥، عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية حاسمة وتعزيز التعاون الدولي؛

٢ - تشدد كذلك على ضرورة تضافر الجهود لإقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر شمولية وعدلا واستقرارا، تشارك فيه البلدان النامية مشاركة كاملة بما يتيح بلوغ الهدفين المنصوص عليهما في الإعلان بشأن الألفية وهما تحقيق التنمية والقضاء على الفقر؛

٣ - تدعو إلى تكثيف الجهود على جميع الصعد لتنفيذ بالكامل وبفعالية قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة وجميع الاتفاقات والالتزامات التي اعتمدها المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠، وكذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، من حيث صلتها بالقضاء على الفقر، بغية تحقيق نتائج ملموسة؛

٤ - تشدد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للفقر وضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، وتؤكد، في هذا السياق، على أن تحقيق نمو اقتصادي متين ومستدام يساعد الفقراء، ويزيد كثيرا من الفرص والعمالة المنتجة، ويرفع مستويات الدخل، ويعزز توزيع الدخل بإنصاف، ويقلل من تدهور البيئة إلى أدنى حد، يؤدي دورا أساسيا في القضاء على الفقر؛

٥ - تؤكد من جديد ضرورة معالجة أسباب الفقر بطريقة متكاملة تأخذ في الاعتبار أهمية الاستراتيجيات القطاعية من قبيل استراتيجيات التعليم، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والمستوطنات البشرية، والتنمية الريفية، والعمالة المنتجة، والسكان، والبيئة، والمياه العذبة، والأمن الغذائي، والهجرة، كما تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة بالفئات الخرومة والضعيفة، بطريقة تزيد من الفرص والخيارات المتاحة للأشخاص الذين يعيشون في فقر وتمكنهم من تطوير مؤهلاتهم وتقويتها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

٦ - ترحب بعقد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في مونتيري، المكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢، وتشجع الحكومات وأصحاب المصلحة على اتخاذ مبادرات ملموسة دعما لتمويل التنمية في إطار جدول الأعمال الخاص بهذا الموضوع، وتمثل في حشد الموارد المالية الداخلية لأغراض التنمية، وحشد موارد القطاع الخاص على الصعيد الدولي من أجل التنمية، والاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من التدفقات من القطاع الخاص، والتجارة، وزيادة التعاون المالي الدولي لأغراض التنمية بوسائل منها المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الديون ومعالجة القضايا النظامية وتعزيز تناغم واتساق النظم النقدية الدولية المالية منها والتجارية

وتؤكد أيضا، في هذا الصدد، أهمية بنود جدول الأعمال المذكورة أعلاه بالنسبة لإدماج البلدان النامية إدماجا كاملا في الاقتصاد العالمي. مما يتيح تحقيق هدف استتصال الفقر؛

”٧ - **ترحب أيضا** بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي سينعقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، باعتباره مناسبة أخرى هامة لتجديد الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي يقر بأهمية استتصال الفقر كشرط لازم لتحقيق التنمية المستدامة؛

”٨ - **تسلم** بأهمية توسيع نطاق التجارة الدولية بوصفها محركا للنمو والتنمية وبالحاجة، في هذا الصدد، إلى التعجيل بإدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في نظام التجارة الدولية، إدماجا تاما، مع الاعتراف الكامل بما تنطوي عليه العولمة وتحرير الاقتصاد من فرص وتحديات ومراعاة ظروف كل بلد على حدة ولا سيما المصالح التجارية والاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية؛

”٩ - **تؤكد** الحاجة الماسة لوضع نظام تجاري يتسم بالإنصاف، والاستناد إلى القانون، والشفافية، وعدم التمييز، وقابلية التوقع وتعددية الأطراف، ويساهم في تنمية جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية؛

”١٠ - **تشدد** على الدور الحاسم الذي تقوم به المساعدة الإنمائية الرسمية في تكملة الجهود المبذولة محليا لتلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية وتعرب، في هذا الصدد، عن تقديرها للبلدان المتقدمة التي بلغت هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة، وتناشد البلدان المتقدمة التي لم تفعل ذلك بعد أن تلتزم بتحقيق هذا الهدف المتفق عليه وهدف تخصيص ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية تقدم في أقرب وقت ممكن إلى أقل البلدان نموا، كما اتفق على ذلك؛

”١١ - **ترحب** بالصيغة المحسنة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتحت الدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف على اتخاذ التدابير اللازمة لإغاثة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في وقت أسرع وبقدر أكبر وفي نطاق أشمل، إغاثة تساهم في القضاء على الفقر في تلك البلدان بصورة دائمة؛

”١٢ - **تشدد** على أهمية الاستمرار في المرونة عند تطبيق معايير أهلية الاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في صيغتها المحسنة، وبخاصة البلدان التي تعيش فترة ما بعد النزاع؛

”١٣- تدرك أن بعض البلدان النامية المتوسطة الدخل المثقلة بالديون تواجه صعوبات خطيرة في الوفاء بالتزاماتها بشأن الدين وخدمة الدين الخارجي، لأسباب منها القيود المفروضة على السيولة، مما قد يقتضي معالجة الدين بما في ذلك اتخاذ تدابير لخفض الدين، وتدعو إلى العمل المشترك على الصعيد الوطني والدولي للتصدي بفعالية إلى مشاكل الديون التي تعانيها هذه البلدان بغية التعجيل بإتاحة الموارد من أجل التنمية الاجتماعية؛

”١٤- هيب بالبلدان المتقدمة أن تقوم، عن طريق التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتعزيز بناء القدرات وتيسير الحصول على التكنولوجيات والمعارف المتصلة بها ونقلها، لا سيما إلى البلدان النامية، بشروط ملائمة، منها الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية، وذلك بتحديد وتنفيذ خطوات عملية لكفالة إحراز تقدم في هذا الصدد ومساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر في عصر تؤثر فيه التكنولوجيا إلى حد بعيد؛

”١٥- تشدد على أن تحقيق هدف الحد من الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ لن يتحقق بدون بذل جهود جادة لتلبية احتياجات أقل البلدان نمواً، وترحب، في هذا الصدد، باعتماد إعلان بروكسل وبرنامج العمل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي عقد في بروكسل خلال الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، وتناشد المجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف أن تنفذ الالتزامات المتعهد بها في بروكسل تنفيذًا تامًا؛

”١٦- تؤكد على دور القروض الصغيرة باعتبارها أداة هامة في مكافحة الفقر تشجع الإنتاج والعمالة الذاتية وتمكن الذين يعيشون في فقر، لا سيما النساء، وبالتالي تشجع الحكومات على اعتماد سياسات تدعم تطوير مؤسسات القروض الصغيرة وتعزز قدراتها، وهيب بالمجتمع الدولي، لا سيما أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية المعنية بالقضاء على الفقر، أن تدعم وتستكشف إدماج نهج القروض الصغيرة في برامجها ومواصلة إحداث آليات أخرى للتمويل الصغير، حسب الاقتضاء؛

”١٧- ترحب بمبادرة أفريقيا الجديدة التي اعتمدها جمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورتها العادية السابعة والثلاثين والتي تستهدف القضاء على الفقر وتشجيع التنمية البشرية في أفريقيا وتهيب بالبلدان المتقدمة ومنظومة الأمم المتحدة أن تدعم هذه المبادرة وتكمل الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل التغلب على التحديات التي تواجهها؛

”١٨- تؤكد على السدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، لا سيما التعليم الأساسي والتدريب الموجه للبنات خاصة، في تمكين الذين يعيشون في فقر، وترحب، في هذا السياق، بإطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم، بما في ذلك إعادة تأكيد الولاية المنوطة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لتنسيق جهود الشركاء في مبادرة ”التعليم للجميع“ والحفاظ على زخمهم الجماعي، وتدعو أجهزة وهيئات منظومة الأمم المتحدة، لا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، إلى الاستمرار في التشجيع على إدراج التعليم ضمن استراتيجيات مكافحة الفقر؛

”١٩- تشير إلى الالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفوارق بين الجنسين في مستويي التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥ وتعزيز تعميم التعليم الابتدائي في جميع البلدان بحلول عام ٢٠١٥، وتحث، في هذا الصدد، الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير فورية لتذليل العقبات التي تحول دون التحاق البنات بالمدارس ولتخفيض معدلات الانقطاع عن الدراسة؛

”٢٠- تؤكد من جديد الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في دعم الجهود الوطنية للبلدان النامية، في عدة مجالات منها القضاء على الفقر، وضرورة تمويل هذه الصناديق والبرامج وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

”٢١- ترحب بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بهدف إعطاء الأولوية للقضاء على الفقر وتعزيز التنسيق، وتشجع، في هذا الصدد، المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بریتون وودز وغيرها من الشركاء في التنمية على مواصلة دعم جميع الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بكل منها بغية تحقيق أهداف العقد؛

٢٢- تدرّك ما لوباء فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من آثار مدمرة على التنمية البشرية والنمو الاقتصادي وجهود الحد من الفقر في العديد من البلدان، لا سيما البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وتحت الحكومات والمجتمع الدولي على الإسراع بإعطاء الأولوية لأزمة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، لا سيما فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية وذلك بتعزيز التعاون والمساعدة وعبر تنفيذ الالتزامات المتعهد بها كما اتفق على ذلك في إعلان الالتزام المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠١؛

٢٣- هيب بالدول الأعضاء والمجتمع الدولي تقديم الدعم والمشاركة في الحملة العالمية للقضاء على الفقر على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري من أجل كفاءة تحقيق هدف الحد من الفقر في جميع البلدان، وتناشد أيضا جميع البلدان المانحة أن تدعم هذه الحملة وتعزز الموارد المتاحة للأمم المتحدة من أجل تحسين قدرتها على دعم وتنسيق تلك المبادرات جميعها والقيام بدورها كميسترة ومدافعة؛

٢٤- تقرر أن تنشئ صندوق التضامن العالمي من أجل القضاء على الفقر وتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية في البلدان النامية وبخاصة في أوساط أفقر الفئات من سكانها؛

٢٥- تدعو جميع البلدان والمنظمات، والمؤسسات المانحة وجميع الأطراف المهمة القادرة إلى التبرع لفائدة عمليات هذا الصندوق؛

٢٦- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريراً يتضمن توصيات بشأن آليات وطرائق تسيير هذا الصندوق؛

٢٧- تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والخمسين، في سياق متابعة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، تقريراً شاملاً يتضمن تقييماً للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) وكذلك في تحقيق الأهداف المحددة لعام ٢٠١٥ في مجال الحد من الفقر، وتوصيات باتخاذ مزيد من الإجراءات لبلوغ الأهداف المحددة لعام ٢٠١٥، بما في ذلك تحديد الاحتياجات من الموارد ومصادر التمويل الممكنة؛

”٢٨- تقرّر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين البند المعنون ’تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)‘.“

٦ - وفي الجلسة ٣٩، المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر، عرض نائب الرئيس دارمنسجا دجومالا (إندونيسيا) مشروع قرار معنون ”تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، بما في ذلك الاقتراح القاضي بإنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر“ (A/C.2/56/L.61)، الذي قدمه بناء على مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/56/L.5.

٧ - وفي الجلسة نفسها، وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان (انظر A/C.2/56/SR.39).

٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/56/L.61 (انظر الفقرة ٩).

٩ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/56/L.61، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/56/L.5 بسحبه.

### ثالثا - توصية اللجنة الثانية

١٠ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) بما في ذلك الاقتراح القاضي بإنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الذي أحدثت بموجبه اليوم العالمي للقضاء على الفقر، وكذا إلى قرارها ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الذي أعلنت بمقتضاه سنة ١٩٩٦ سنة دولية للقضاء على الفقر،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن إحياء السنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على

الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) وكذا إلى الإعلانات وبرامج العمل الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة ومتابعتها وضرورة تنفيذها من حيث صلتها باستتصال الفقر،

**وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(١)</sup> الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد قمة الألفية،**

**وإذ تشير إلى قرارها ٢١٠/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦). بما في ذلك مبادرة إنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر"،**

**وإذ تعرب عن قلقها العميق لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع لا يزال يتزايد في بلدان عديدة، ومعظمهم من النساء والأطفال الذين يشكّلون أشد الفئات تضرراً، ولا سيما في البلدان الأفريقية وفي أقل البلدان نمواً،**

**وإذ تسلّم بأنه في حين أن معدل الفقر قد انخفض في بعض البلدان، فإن بعض البلدان النامية والفئات المحرومة يجري تهميشها والبعض الآخر مهدد بالتهميش ومستبعد عملياً من منافع العولمة، مما أدى إلى ازدياد التفاوت في الدخل بين البلدان وداخلها، وبالتالي إلى إعاقة الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر،**

**وإذ تسلّم أيضاً بأنه يتحتم إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي واقتسام منافع العولمة بإنصاف لكي تكون استراتيجية القضاء على الفقر فعالة،**

**وإذ تشير إلى الالتزام الذي قطعه رؤساء الدول والحكومات في قمة الألفية بالقضاء على الفقر المدقع، ولا سيما الالتزام بتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع من سكان العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،**

**وإذ تضع في اعتبارها إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية<sup>(٢)</sup> وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية<sup>(٣)</sup>، والإعلان السياسي<sup>(٤)</sup> الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية**

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8) الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) القرار د١-٢٤/٢، المرفق، القسم الأول.

الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم العولمة“، والمعقودة في جنيف، في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، فضلا عن أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، المعقود في روما، في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦،

**وإذ تسلّم** بأنه وإن كانت الدول تتحمّل المسؤولية الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبلوغ هدي التنمية واستئصال الفقر على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان النامية فيما تبذله من جهود للقضاء على الفقر وتوفير حماية اجتماعية أساسية وهيئة بيئة دولية مؤاتية،

**وإذ تعرب عن قلقها** إزاء البطء المسجل مؤخرا في وتيرة الاقتصاد، ولا سيما إزاء ما يخلفه ذلك من أثر سلبي على اقتصادات البلدان النامية، مما من شأنه أن يعوق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها ولا سيما هدف القضاء على الفقر،

**وإذ تحيط علما** بتقرير الأمين العام<sup>(٥)</sup>،

١ - **تشدد** على أن عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر ينبغي أن يسهم في تحقيق الهدفين المتمثلين في تخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع من سكان العالم إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥، عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية حاسمة وتعزيز التعاون الدولي؛

٢ - **تؤكد** ثانية على أن النجاح في تحقيق هدي التنمية والقضاء على الفقر يتوقف، كما جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(١)</sup>، على أمور منها الحكم السديد داخل كل بلد؛ كما يتوقف على الحكم السديد على الصعيد الدولي وعلى الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية والالتزام بإحداث نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف ويستند إلى قواعد ويتميز بقابلية التنبؤ وعدم التمييز؛

٣ - **تسلّم** بأن النجاح في تحقيق الأهداف في مجال القضاء على الفقر يستوجب هيئة بيئة مؤاتية للنهوض بأمور منها التنمية المستدامة بما في ذلك النمو الاقتصادي الذي يخدم الفقراء ويرسخ حقوق الإنسان ومنها الحق في التنمية، والالتزام بالمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون على جميع المستويات؛

٤ - **تسلّم أيضا** بمسؤولية الحكومات في انتهاج سياسات ترمي إلى منع الممارسات السيئة ومكافحتها على الصعيدين الوطني والدولي؛

(٥) A/56/229 و Corr.1 و Add.1.

٥ - هيب بجميع البلدان صياغة وتنفيذ استراتيجيات وبرامج وطنية موجهة نحو تحقيق النتائج، وتحديد أهداف مقيدة بأجال زمنية للقضاء على الفقر ومن ذلك هدف تخفيض نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وهو أمر يقتضي تعزيز الإجراءات الوطنية والنهوض بالتعاون الدولي؛

٦ - تدعو إلى تكثيف الجهود على جميع الصعد لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بالكامل وبفعالية وكذا قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة وجميع الاتفاقات والالتزامات التي اعتمدها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة، ومتابعتها، من حيث صلتها بالقضاء على الفقر، بغية تحقيق نتائج ملموسة؛

٧ - تشدد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للفقر وضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، وتؤكد، في هذا السياق، على أن تحقيق نمو اقتصادي متين ومستدام يساعد الفقراء، ويزيد كثيرا من الفرص والعمالة المنتجة، ويرفع مستويات الدخل، ويعزز توزيع الدخل بإنصاف، ويقلل من تدهور البيئة إلى أدنى حد، يؤدي دورا أساسيا في القضاء على الفقر؛

٨ - تشدد أيضا على أهمية زيادة حصول الفقراء، ولا سيما النساء، على الموارد وتحكّمهم فيها، بما فيها الأرض والمهارات والمعرفة ورأس المال والعلاقات الاجتماعية وتحسين فرص حصول الجميع على الخدمات الأساسية؛

٩ - تعترف بأهمية اعتماد استجابات مناسبة على مستوى السياسة العامة للتحديات التي تطرحها العولمة على الصعيد الوطني، ولا سيما من خلال انتهاج سياسات سليمة وثابتة على المستوى المحلي، ومنها سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي وفي المجال الاجتماعي تسهم في زيادة الدخل، وذلك لتحقيق هدف استئصال الفقر؛

١٠ - تحث على تعزيز المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان النامية فيما تبذله من جهود للتخفيف من حدة الفقر، بوسائل منها تهيئة بيئة مؤاتية من شأنها أن تيسر اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وتحسين فرص وصولها إلى الأسواق، وتيسير تدفق الموارد المالية وتنفيذ جميع المبادرات التي سبق اتخاذها لتخفيف عبء ديون البلدان النامية تنفيذا كاملا وفعالا، وتؤكد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في إمكانية اتخاذ مزيد من التدابير من شأنها أن تؤدي إلى حلول فعالة ومنصفة وذات وجهة إنمائية ودائمة لمشكلة الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية بما يمكن هذه البلدان من أن تأخذ حصتها العادلة من فوائد العولمة وتواجه آثارها السلبية وتتفادى التهميش في عملية العولمة وتندمج بشكل كامل في الاقتصاد العالمي؛

١١ - تؤكد ثانية على أنه ينبغي، في سياق الإجراءات العامة لاستئصال الفقر، إيلاء عناية خاصة للطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر وللظروف والسياسات الوطنية والدولية التي تيسر القضاء عليه، وذلك بأمر منها تعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للذين يعانون من الفقر، ومن ثم تمكينهم من المشاركة في صنع القرار بخصوص ما يمسه من سياسات، والنهوض بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية كافة وحمايتها، بما في ذلك الحق في التنمية، مع مراعاة العلاقة القائمة بين جميع حقوق الإنسان والتنمية، وكفاءة الخدمة والإدارة العامتين واتسامهما بالشفافية وخضوعهما للمساءلة؛

١٢ - تسلّم بأن القضاء على الفقر وإرساء السلم والحفاظ عليه يعززان بعضهما البعض؛

١٣ - تؤكد من جديد ضرورة معالجة أسباب الفقر بطريقة متكاملة مع مراعاة أهمية توفير الإمكانات للمرأة ووضع استراتيجيات قطاعية في مجالات التعليم، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والمستوطنات البشرية، والتنمية الريفية، والعمالة المنتجة، والسكان، والبيئة، والمياه العذبة، والأمن الغذائي، والهجرة، كما تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة بالفئات المحرومة والضعيفة، وبطريقة تزيد من الفرص والخيارات المتاحة للأشخاص الذين يعيشون في فقر وتمكنهم من تطوير مؤهلاتهم وتقويتها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وتشجع البلدان، في هذا الصدد، على رسم سياساتها الوطنية الخاصة بالقضاء على الفقر وفقاً لأولوياتها الوطنية بطرق منها إعداد ورقات استراتيجية القضاء على الفقر، عند الاقتضاء؛

١٤ - ترحب بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لإعطاء الأولوية للقضاء على الفقر وتعزيز التنسيق في هذا الشأن، وتشجع، في هذا الصدد، مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومن بينها مؤسسات بریتون وودز وغيرها من الشركاء في التنمية، على مواصلة تقديم الدعم لجميع الدول الأعضاء، والأعضاء في الوكالات المتخصصة والمراقبين في الأمم المتحدة للمضي قدماً في تنفيذ استراتيجياتهم لتحقيق الأهداف المتوخاة من العقد؛

١٥ - ترحب أيضاً بعقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري، المكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢، وتشجع الحكومات وأصحاب المصلحة على اتخاذ مبادرات وإجراءات ملموسة دعماً لتمويل التنمية؛

١٦ - ترحب كذلك بعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، باعتباره مناسبة هامة لتجديد الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ

الأهداف الإنمائية الدولية<sup>(٦)</sup> وجدول أعمال القرن ٢١<sup>(٧)</sup> والمبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية<sup>(٨)</sup>؛

١٧ - تلاحظ نتائج المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في الدوحة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١<sup>(٩)</sup>؛

١٨ - تسلّم بأهمية توسيع نطاق التجارة الدولية بوصفها محركاً للنمو والتنمية وبالحاجة، في هذا الصدد، إلى التعجيل بإدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في نظام التجارة الدولية، إدماجاً تاماً، مع الاعتراف الكامل بما تنطوي عليه العولمة وتحرير الاقتصاد من فرص وتحديات ومراعاة ظروف كل بلد على حدة ولا سيما المصالح التجارية والاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية؛

١٩ - تسلّم أيضاً بالحاجة الماسة إلى قيام البلدان بإصلاحات اقتصادية ومؤسسية وتنظيمية لدعم تحرير التجارة على نطاق واسع وهيئة بيئية مؤاتية تتيح للتجارة أن تكون محركاً فعلياً للنمو الاقتصادي والتنمية وتدعو المجتمع الدولي، في هذا الصدد، إلى مواصلة دعم البلدان النامية فيما تبذله من جهود في مجال بناء القدرات، مع أخذ ظروفها الوطنية في الاعتبار؛

٢٠ - تؤكد من جديد ضرورة قيام جميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة بتشجيع وضع سياسة فعلية وملموسة لتعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر، على الصعيدين الوطني والدولي، وتشجع على استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدماج البعد الجنساني في التخطيط لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر؛

٢١ - تعرب عن تقديرها للبلدان المتقدمة النمو التي اعتمدت وحققته الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة، وتدعو البلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ بعد الهدف المتفق عليه، إلى تكثيف جهودها لتحقيقه، وإلى أن تخصص، حسب الاتفاق في حدود ذلك الهدف، ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً؛

(٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٧) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٨) انظر A/C.2/56/7.

٢٢ - تؤكد أهمية الدور الذي تقوم به المساعدة الإنمائية الرسمية في تكميل الجهود المبذولة محليا لسد الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وتعترف، في هذا الصدد، بالمساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة للبلدان النامية والجهود التي تبذلها هذه البلدان للقضاء على الفقر؛

٢٣ - تدعو إلى التنفيذ الكامل والسريع والفعال للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتشدد، في هذا الصدد، على ضرورة قيام مجتمع المانحين بتوفير الموارد الإضافية اللازمة لتلبية الاحتياجات المالية المستقبلية لتنفيذ هذه المبادرة، وبناء عليه، ترحب بالاتفاق على ضرورة استعراض تمويل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بصورة تقوم على التحليل وبمعزل عن احتياجات تجديد الموارد الخاصة بالمؤسسة الإنمائية الدولية، ولكن في أعقاب الاجتماعات من أجل التجديد الثالث عشر للموارد الخاصة بهذه المؤسسة، وتهيب بجميع المانحين أن يشتركوا في هذه العملية مشاركة كاملة؛

٢٤ - تهيب بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تتخذ، في أسرع وقت ممكن، التدابير المتعلقة بالسياسة العامة اللازمة لتأهيلها للاستفادة من المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإيصالها إلى مرحلة اتخاذ القرار؛

٢٥ - ترحب باعتراف اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعنية بنقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية (لجنة التنمية) بضرورة مراعاة تدهور آفاق النمو العالمي وشروط التبادل التجاري، لدى استكمال تحليل مدى القدرة على تحمّل الديون في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون عند بلوغ مرحلة الإنجاز<sup>(٩)</sup>؛

٢٦ - تدرك الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل المثقلة بالديون في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون الخارجية وخدمة تلك الديون، وتلاحظ الحالة المتفاقمة السوء، التي تمر بها بعض هذه البلدان بسبب جملة أمور، منها الصعوبات التي تواجهها في مجال السيولة النقدية، مما قد يتطلب معالجة للديون من خلال اتخاذ مختلف التدابير الوطنية والدولية الرامية إلى مساعدة تلك البلدان في جعل أعبائها المتصلة بالديون قابلة للتحمّل على المدى الطويل وفي مكافحة الفقر بفعالية؛

(٩) البلاغ الصادر عن اللجنة الوزارية المشتركة في اجتماعها الرابع والستين المعقود في أوتواوا، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الفقرة ٨.

٢٧ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة أن تقوم، عن طريق التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتعزيز بناء القدرات وتيسير الحصول على التكنولوجيات والمعارف المتصلة بها ونقلها، لا سيما إلى البلدان النامية، بشروط ملائمة، منها الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية، وذلك بتحديد وتنفيذ خطوات عملية لكفالة إحراز تقدم في هذا الصدد ومساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر في عصر تؤثر فيه التكنولوجيا إلى حد بعيد؛

٢٨ - **تشدد** على أن تحقيق هدف الحد من الفقر المدقع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥ لن يتحقق بدون بذل جهود جادة لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نموا ودعم جهودها الرامية إلى تحسين ظروف عيش سكانها، وترحب، في هذا الصدد، باعتماد إعلان بروكسل<sup>(١٠)</sup> وبرنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠<sup>(١١)</sup>، المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل خلال الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، وتدعو الحكومات الوطنية لأقل البلدان النامية والإنمائيين إلى شركائها تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في بروكسل تنفيذا تاما؛

٢٩ - **تؤكد** على دور القروض الصغيرة باعتبارها أداة هامة في مكافحة الفقر تشجع الإنتاج والعمالة الذاتية وتمكن الذين يعيشون في فقر، لا سيما النساء، وبالتالي تشجع الحكومات على اعتماد سياسات تدعم وضع مخططات لمنح القروض الصغيرة وتطوير مؤسسات القروض الصغيرة وتعزيز قدراتها، وتهيب بالمجتمع الدولي، لا سيما أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية المعنية بالقضاء على الفقر، أن تدعم وتستكشف إمكانيات إدماج نهج القروض الصغيرة في برامجها ومواصلة إحداث آليات أخرى للتمويل الصغير، حسب الاقتضاء؛

٣٠ - **ترحب** بالمبادرة الجديدة لتنمية أفريقيا التي بدأ العمل بها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، والتي تستهدف، من جملة أمور، تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين، بما في ذلك التنمية البشرية، من أجل القضاء على الفقر في أفريقيا استنادا إلى قيادة أفريقية وبتعزيز الشراكة مع المجتمع الدولي، وتهيب بالبلدان المتقدمة ومنظومة الأمم المتحدة أن تدعم هذه الشراكة وتكمل الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل التغلب على التحديات التي تواجهها؛

(١٠) A/CONF.191/12.

(١١) A/CONF.191/11.

٣١ - تؤكد على الدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، لا سيما التعليم الأساسي والتدريب وبخاصة الموجه للبنات، في تمكين الذين يعيشون في فقر، وترحب، في هذا السياق، بإطار عمل دكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم<sup>(١٢)</sup>، وكذلك باستراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافية (اليونسكو) للقضاء على الفقر<sup>(١٣)</sup>، وتدعو أجهزة وهيئات منظومة الأمم المتحدة، لا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، إلى الاستمرار في التشجيع على إدراج التعليم ضمن استراتيجيات مكافحة الفقر؛

٣٢ - تشير إلى الالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفوارق بين الجنسين في مستويي التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥ وتشجيع تعميم التعليم الابتدائي في جميع البلدان بحلول عام ٢٠١٥، وتحث، في هذا الصدد، الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير فورية لتذليل العقبات التي تحول دون التحاق البنات بالمدارس ولتخفيض معدلات الانقطاع عن الدراسة؛

٣٣ - تؤكد من جديد الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في دعم الجهود الوطنية للبلدان النامية، في عدة مجالات منها القضاء على الفقر، وضرورة تمويل هذه الصناديق والبرامج وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٣٤ - تؤكد من جديد أهمية الاتفاق على التزام متبادل للشركاء المهتمين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بتخصيص ٢٠ في المائة في المتوسط من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية، على التوالي، للبرامج الاجتماعية الأساسية، وترحب بالجهود المبذولة لتنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠ التي تؤكد على أن تعزيز حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية أمر أساسي للتنمية المستدامة والمنصفة وجزء لا يتجزأ من استراتيجية القضاء على الفقر؛

٣٥ - تسلّم بما لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من آثار مدمرة على التنمية البشرية والنمو الاقتصادي وجهود الحد من الفقر في العديد من البلدان، ولا سيما البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وتحث الحكومات والمجتمع الدولي على إيلاء أولوية عاجلة للأزمة الناشئة عن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ولا سيما تلبية الاحتياجات الخاصة بالبلدان

(١٢) انظر التقرير الختامي لمنتدى التعليم العالمي، دكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، باريس، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠٠٠.

(١٣) المعتمدة في الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو المعقودة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

النامية وذلك من خلال تعزيز التعاون والمساعدة، وكذلك من خلال تنفيذ الالتزامات المتعهد بها، حسبما اتفق عليه في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)<sup>(١٤)</sup> الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠١؛

٣٦ - **تهيب** بالدول الأعضاء والمجتمع الدولي تقديم الدعم والمشاركة في الحملة العالمية للقضاء على الفقر على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري من أجل بلوغ حد في تحقيق التنمية والحد من الفقر على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وتناشد أيضا المجتمع الدولي أن يدعم هذه الحملة ويعزز الموارد المتاحة للأمم المتحدة من أجل تحسين قدرتها على دعم وتنسيق جميع المبادرات ذوات الصلة والقيام بدورها في مجالي التيسير والدعوة؛

٣٧ - **تشجع** جميع المنتديات الحكومية الدولية ذات الصلة على مواصلة بحث سبل ووسائل إدراج أهداف واستراتيجيات الحد من الفقر ضمن المناقشات بشأن المسائل المالية والإنمائية الدولية؛

٣٨ - **ترحب** باقتراح إنشاء صندوق التضامن العالمي من أجل القضاء على الفقر وتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية في البلدان النامية وبخاصة في أوساط أفقر الفئات من سكانها؛

٣٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بغية إنشاء هذا الصندوق، بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، يتضمن توصياته بشأن آليات هذا الصندوق، وطرائق تسييره، واختصاصاته، والولايات المنوطة به وإدارته، مع مراعاة أن تمويله سيكون في شكل تبرعات من الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمؤسسات والأفراد ذوي الصلة، وضرورة تفادي الازدواجية مع صناديق الأمم المتحدة القائمة؛

٤٠ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والخمسين، في سياق متابعة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، تقريرا شاملا يتضمن تقييما للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف العقد، بما في ذلك أفضل الممارسات والدروس المستخلصة والعوائق، والأهداف المحددة لعام ٢٠١٥ في مجال الحد من الفقر، وتوصيات باتخاذ مزيد من الإجراءات لبلوغ الأهداف المحددة لعام ٢٠١٥، بما في ذلك تحديد الاحتياجات من الموارد ومصادر

٤١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين البند المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)".

(١٤) انظر القرار د/٢٦-٢.